عندما تعاد هندسة مخرجات أستانا وسوتشي بالنار

محمد نادر العمري

ما عجزت عنه عواصم الترويكا من تطبيق توافقاتها التي تمخضت من مباحثاتها المطولة في أستانا، يبدو أن الآلة العسكرية للجيش السوري كفيلة بأن تترجمه في ميدان المواجهة.

ربما هذا العنوان أو المقدمة هي المقاربة الأكثر انسجاماً في توصيف الظروف التي آلت إليها منطقة خفض التصعيد الرابعة، والتي شهدت على مدى أكثر من عام تجاذبات وكباشات تخللها التوصل لاتفاق «سوتشي» الذي شكل تناقضاً في المصالح والأهداف ما بين الدول الضامنة. فالمحور التركي سعى من خلال الاتفاق لشرعنة قوات احتلاله بالدرجة الأولى عبر توزيعها وتثبيت ما سمي بنقاط المراقبة الاثنتي عشرة، واستغل الظروف والعلاقات المتوترة بين موسكو وواشنطن من ناحية وبين الأخيرة وطهران من ناحية ثانية لتوسيع نفوذه وأطماعه في الشمال السوري عبر تتريك المناطق، وفي الدرجة الثالثة عمل جاهداً لإعادة تأهيل المجموعات المسلحة وإيجاد حالة ائتلافية فيما بينها لفرضها على طاولة المباحثات بغرض تحقيق إنجاز يعتمد على تمثيل نسبي في اللجنة الدستورية.

بينما شكل الاتفاق دافعاً ونقطة التقاء للمحور السوري الروسي الإيراني في تحرير الأراضي السورية وإعادة سيادة الدولة عليها وسحب الذرائع من أي عدوان خارجي بذرائع إنسانية أو كيميائية، مع وجود فوارق وتباينات تكتيكية في الوسائل وبعض الأهداف وخاصة لدى روسيا الاتحادية، التي كانت تريد إحداث شرخ في صفوف الناتو، عدوها التاريخي، من خلال التوصل لاتفاق رسمي وموقع بين وزيري الدفاع الروسي والتركي، لتتمكن من ذلك في تسجيل أول خرق بإحداث آلية تعاون بينها وبين إحدى دول الحلف وفتح الباب على مصرعيه أمام أعضاء آخرين للحذو حذو تركيا وخاصة بعد التوصل لاتفاق إس ٤٠٠.

بات واضحاً أن المسعى الإستراتيجي لموسكو كان يهدف لاستقطاب تركيا بشكل تدريجي وضمن سياسة «النفس الطويل» نحو صيغ التعاون في المشاريع الجيوسياسية مستغلة الخلافات الأميركية التركية حول مصير شرق الفرات والعلاقة مع الكرد وموقف تركيا من تسليحهم أميركياً.

بينما إيران التي وجدت في تركيا «رئة اقتصادية ومتنفساً» بعد انسحاب واشنطن من اتفاق النووي معها وفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية عليها، حاولت توظيف سوتشي في إحداث مصالحة إقليمية بين سورية وتركيا سعت إليها طهران وعرضتها منذ زيارة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم إلى طهران في شهر شباط الماضي، بهدف إيجاد ائتلاف شرق أوسطي قائم على التصدي للبلطجة الأميركية التي تعاني منها الدول المتخاصمة.

اللافت في هذا الصراع، هو ما أكده تصريح وزير الدفاع التركي خلوصي آكار منذ أيام أن الحكومة السورية تنتهك اتفاق أستانا وليس سوتشي، وهذا يشير أن تركيا لم تتعامل بجدية مع اتفاق سوتشي إلا بما يحقق مصالحها وأهدافها وأجنداتها في سورية، فضلاً عن أن سوتشي محدد بفترة زمنية معينة يتخللها ثلاث مراحل وكان واجب انقضائها مع بداية العام الحالي، وتنص في إحدى فقراتها على استخدام الحل العسكري ضد المجموعات التي تعرقل تنفيذ الاتفاق.

السؤال الأهم اليوم: هو لماذا هذا التوقيت في التوجه نحو الحل العسكري؟ وهل ستكون هذه العمليات مفتوحة؟ وهل فقدت موسكو صبرها السياسي على السلوك التركي؟

للإجابة عن هذا السؤال المركب بجوانبه المتعددة والمترابطة لابد من الوقوف عند النقاط التالية:

أولاً: من المسلم به أن هذا التصعيد العسكري في شمال حماة وحلب وإدلب جاء بعد أيام من انتهاء الجولة الثانية عشرة من محادثات أستانا، وما شهدته تلك الجولة من خيبات أمل إيرانية وروسية من السلوك التركي رغم تعرضه لنكسة داخلية وفشل الضغوط على تركيا التي لم تف بالتزاماتها السابقة وعرقلت مجدداً تشكيل اللجنة الدستوريّة، هذه الأجواء عبر عنها بكل وضوح رئيس وفد الحكومة السورية بشار الجعفري بالقول: «المعضلة في اجتماعات أستانا تتمثل في عدم جدية الجانب التركي في تنفيذ تعهداته».

ثانياً: كان واضحاً أن التصعيد ابتدأته المجموعات المسلحة ضد مواقع للجيش السوري وقرى تحت سيطرة الحكومة ومطار حميميم قبل يومين من بدء الجولة الأخيرة من أستانا، وغالباً كان أردوغان يهدف إلى الهروب خطوة للأمام عبر تغير الضغوط المتوقعة عليه من المطالبة بتنفيذ تعهداته بمحاربة الإرهاب إلى الضغط لوقف التصعيد الذي تنتهجه المجموعات المسلحة بما في ذلك الرسائل التركية في استهداف حميميم.

ثالثاً: هذه العمليات العسكرية السورية التي استطاعت خلال أسبوع واحد تحرير أكثر من ١٢ قرية، أي معظم ريف حماة الشمالي بما فيها مواقع حيوية عسكرياً واقتصادياً كقلعة المضيق، لا تبدو المؤشرات أنها ستستكمل بالوتيرة ذاتها لعدة أسباب من أهمها تأمين حياة المواطنين السوريين في المناطق المحتلة من الميليشيات المسلحة وعدم السماح باستثمارهم كدروع بشرية أو ورقة ضغط سياسية في المحافل الدولية، وبالتالي ومن وجهة نظر شخصية أعتقد أنها عمليات عسكرية محدودة ومضبوطة في الوقت الحالي لأهداف سياسية من شأنها:

١. كسر الجمود الذي فرضته كباشات ثلاثية أستانا والظروف المعقدة إقليمياً من صراعات وتوازنات هشة ومقلقة.

٢. تغيير خريطة التفاهمات السياسية بين مختلف الفاعلين المؤثرين ولاسيما ضامني أستانا، بالتزامن مع تطور تسعى إليه موسكو لتوسيع دائرة الدول المشاركة سواء كان ذلك التغيير تعزيزاً للتفاهمات القائمة أم نسفها لبناء تفاهمات جديدة، ولاسيما أن العمليات العسكرية السورية من شأنها أن تؤسس لمناخ ملائم قائم على قواعد تأسيس لتفاهمات موسعة حول إدلب ومحيطها بعيدة عن الرغبات التركية وبمشاركة خليجية سعودية.

٣. صدى العمليات العسكرية في مدينة إدلب على المنطقة الشرقية من سورية، ولاسيما أن تراكم انجازات الجيش السوري سيزيد من حجم التوتر والتخبط لدى ميليشيات «قسد» وقوات الاحتلال الأميركي في ظل تزايد الغضب الشعبي الواسع في الجزيرة السورية، وهذا قد يقود تركيا نحو خيارين إما تسوية محتملة مع واشنطن لإقامة ما يسمى المنطقة الآمنة وإما دفع ميليشياتها من غصن الزيتون ودرع الفرات نحو الانتقام في اتجاهين إدلب وشرق الفرات.

هذا الواقع قد يشكل ذريعة لعدوان خارجي محتمل أميركياً أو إسرائيلياً، نتيجة عوامل متعددة لخلط الأوراق مجدداً:

- الإنجازات المتراكمة التي يحققها الجيش العربي السوري في منطقة خفض التصعيد الرابعة والتي حققت في فترة زمنية قصيرة وأربكت المجموعات المسلحة التي تهاوت بسرعة قياسية وبشكل غير متوقع من داعميها، الأمر الذي قد تسعى الدول المعتدية على سورية لتوظيف الملف الكيميائي أو الإنساني لتبرير عدوانها لوقف الزحف السوري ولرفع معنويات المسلحين، وهذا ما هددت به «واشنطن بوست» منذ أيام من خلال تسريب مطلب عضو الكونغرس آدم كيزنجيز للرئيس الأميركي دونالد ترامب للذهاب لما سماه تأديب النظامين السوري والروسي.
- التعاون السوري العراقي في تطهير الحدود المشتركة بشكل يقضي على البؤر الإرهابية ويسرع من فتح الحدود وكسر الحصار الأميركي وخاصة مع التوجه العراقي بتزويد سورية بالوقود.
- الانزعاج الإسرائيلي من تفعيل منظومة صواريخ إس ٣٠٠ في سورية وإخفاق رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بعد مرور شهر تقريبا من تشكيل حكومة يمينية وتلقيه صفعة أولى مع بداية ولايته الجديدة في غزة مؤخراً.

إدلب التي أخفق استحقاق أستانا في خرق مشهده، يعاد رسم مستقبله بالنار، في ظل عدم توافر إرادة إقليمية ودولية لحل الأزمة السورية سياسياً على الأقل في الوقت الحالي، وهذه الهندسة العسكرية طالما دفعت الدول قبل المسلحين، للتكيف مع نتائجها، والأمثلة على ذلك تنضح من الجنوب السوري حتى المنطقة الوسطى مروراً بالغوطتين.

قبيل اجتماعه ببوتين.. موسكو تضع بومبيو في «حقل ألغام» للوصول إلى «حلول عاجلة»

وكالات

في مؤشر على حجم الخلافات بين الجانبين، طالت ساعات المباحثات بين وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو مع نظيره الروسي سيرغي لافروف في روسيا «حول القضايا السورية» بهدف الوصول إلى «حلول عاجلة» والتي سبقت لقاء الوزير الأميركي بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

ويوم أمس قال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف، «سيستقبل الرئيس بوتين، الوزيرين لافروف وبومبيو، اللذين سيعرضان عليه نتائج مباحثاتهما التي ستجري اليوم في سوتشي»، وفق الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وأشار ممثل الكرملين، إلى أنه سيتم خلال اللقاء كذلك، بحث مجموعة من المسائل الآنية، بما في ذلك قضايا العلاقات الثنائية، والاستقرار الإستراتيجي، ونزع السلاح النووي. وسيتم كذلك خلال لقاء الرئيس بوتين مع الوزيرين، بحث القضايا الإقليمية الساخنة، مثل أوضاع إيران وسورية وفنزويلا، ونزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وغيرها من القضايا الأخرى».

وقبيل المباحثات كتب بومبيو في حسابه على «تويتر»: «في محادثاتي في روسيا، سنناقش عدداً من الموضوعات الهامة. في بعض الموضوعات، يمكن أن نتوصل إلى اتفاق، وفي مواضيع أخرى لن نتوصل لذلك. لكن يجب أن نبحث عن مخرج من المواقف الإشكالية في الحالات التي يتطابق فيها هذا المخرج مع المصالح الوطنية».

وأعلن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، أن موسكو ستحاول الاستفادة إلى أقصى حد، من المحادثات بين وزيري الخارجية الروسي والأميركي، لتحقيق الاستقرار في العلاقات الثنائية بين البلدين.

وأوضح أنه سيتم خلال اللقاء أيضا، تحديد الطرق اللاحقة لحل جميع القضايا الخلافية.

وذكر أن من بين القضايا، التي سيناقشها الوزيران لافروف وبومبيو، الوضع في كل من فنزويلا وسورية وأوكرانيا.

وأشار ريابكوف إلى وجود العديد من السيناريوهات، حول القضايا السورية التي تتطلب مناقشة ودراسة موضوعية.

من جهته قال لافروف خلال بدء المباحثات مع بومبيو في سوتشي: إن هناك الكثير من المشكلات التي تحتاج حلولا عاجلة ومنها أزمة سورية.

وأكد لافروف استعداد موسكو لإنشاء علاقات بناءة ومسؤولة مع الولايات المتحدة في حال كانت واشنطن مستعدة لذلك، مشيراً إلى أن البلدين يواجهان مشاكل تتطلب تدابير عاجلة وحلولا طويلة الأجل، بما في ذلك قضايا الأمن الإستراتيجي وتسوية الأزمات.

وأضاف: «لقد حان الوقت لبناء هيكل جديد للعلاقات الثنائية بين موسكو وواشنطن».

من جانبه، قال بومبيو: «أنا هنا اليوم لأن الرئيس ترامب ملتزم بتحسين العلاقات (بين البلدين)».

وبعد ٤ ساعات من بدء اجتماع الوزيرين لم يرشح أي أنباء عن اختتامه حتى ساعة إعداد هذا الخبر.

واعتبرت وكالة «فرانس برس» أنه «وفي ظل هذه الخلافات الكثيرة بين واشنطن وموسكو وفي طليعتها سورية وأوكرانيا وفنزويلا ومسألة نزع السلاح، يتحتم على بومبيو التقدم في حقل ألغام بحثا عن النبرة المناسبة ما بين حزمه المعلن تجاه الخصم الروسي، وسعي رئيسه دونالد ترامب للتقرب من موسكو».

وقبل بضع ساعات من استقبال بومبيو زار بوتين أكبر مركز تجارب عسكرية لسلاح الجو الروسي، ليحضر فيه «تجربة لمعدات طيران وأسلحة واعدة»، وفق ما أفاد الكرملين.

وكان المبعوث الأميركي الخاص للشأن الإيراني، براين هوك، قال في بيان للصحفيين نشر على موقع وزارة الخارجية الأميركية قبيل وصول بومبيو إلى روسيا: إن «إيران ستكون على جدول أعمال سوتشي، كونها تقوم بدور مزعزع للاستقرار في سورية».

وأضاف هوك: «سياستنا الخارجية... هي إزالة جميع القوات الخاضعة للقيادة الإيرانية من سورية. نحن نعلم أن من مصلحة روسيا تحقيق الاستقرار في سورية»، زاعماً أن الوضع في سورية لن يستقر، طالما تستخدم إيران سورية منصة انطلاق لتعزيز أهداف سياستها الخارجية».

وتناسى المسؤول الأميركي قوات بلاده التي تحتل جزءاً مهماً من شمال شرق سورية.

في الأثناء اعتبر الخبير الأميركي، تيد غالن كاربنتر، الذي نشر مقاله في المجلة الأميركية أن هناك طريقة لتخفيض التوتر بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية، وذلك من خلال تقسيم النفوذ في العالم بين الدولتين على أساس جغرافي حيث على واشنطن إنهاء تدخلاتها في الدول المجاورة لروسيا، كما ينبغي على أميركا التوقف عن نشر قواتها في أوروبا الشرقية والبحر الأسود، وفق رأيه.

وأشار كاربنتر إلى أن الولايات المتحدة غير راضية حالياً عن سياسة روسيا في العالم، خصوصاً أنها تقوم بإفشال مخططات أميركا في العديد من دول العالم وأبرزها في سورية ومنطقة الشرق الأوسط وصولا إلى فنزويلا.

«الائتلاف» يناشد العالم لحماية إرهابيي إدلب ومعارضون: هيئة التفاوض غير مرغوب فيها

الوطن - وكالات

مع تواصل عملية الجيش العربي السوري في إدلب، ناشد «الائتلاف» المعارض العالم لحماية الإرهابيين من «اجتياح» الجيش للمحافظة ودافع عن الاحتلال التركي، على حين أكد ما يسمى «مجالس محلية» في خان شيخون بريف إدلب أن «هيئة التفاوض» المعارضة غير مرغوب فيها.

وحذر رئيس الائتلاف عبد الرحمن مصطفى في مقابلة نشرتها وكالة «الأناضول» التابعة للنظام التركي الداعم الأساسي للإرهابيين، مما سماه «التداعيات السلبية التي قد تطال دول العالم بأسره في حال أي محاولة لاجتياح المنطقة» من قبل الجيش العربي السوري وحلفائه.

كما نبّه من مما سماه «المأساة الإنسانية الناجمة عن استهداف المدنيين، واحتمال حصول موجة نزوح جديدة وكبيرة باتجاه أوروبا» دون أن يشير إلى موجات التهجير التي حصلت بسبب الإرهاب.

ورغم أن مصطفى اعتبر أن التصعيد الأخير في إدلب له عدة أبعاد، بينها «التوافقات الدولية الجارية بخصوص العملية السياسية، واللجنة الدستورية، والمباحثات التركية حول شرق الفرات مع واشنطن»، إلا أنه تهرب من تحميل النظام التركي مسؤولية عدم الالتزام ببنود «اتفاق إدلب» الذي يتضمن سحب الإرهابيين من المنطقة «المنزوعة السلاح» التي حددها «اتفاق إدلب» ورمى الاتهام بالمقابل على روسيا وقال «الخيار العسكري هو الثابت بالنسبة للروس، ما يضع مسؤولية إضافية على الدول الفاعلة من أجل الحفاظ على اتفاقية خفض التصعيد، باعتبارها آخر ما تبقى من الاتفاقيات».

كما حاول إيجاد المبررات للنظام التركي بقوله: «نخاطب وننسق مع تركيا باعتبارها دولة ضامنة، ولا يجب حصر دور أنقرة باتفاقية «خفض التصعيد» وحسب»، زاعماً أن أنقرة «تدعم الشعب السوري منذ ٨ سنوات، وهي اليوم تحافظ على المنطقة بنقاط المراقبة، وتساهم بعدم السماح بأي اجتياح».

وتجاهل مصطفى أي وجود لـ«جبهة النصرة» الإرهابية بقوله: «سيكون لأي اجتياح انعكاسات سلبية على دول العالم، والمأساة الإنسانية التي يتسبب فيها استهداف المدنيين ستكون غير مسبوقة، وستتفاقم خلالها موجة نزوح جديدة تتجاوز الحدود مع تركيا وصولاً إلى أوروبا»، لكنه رجح عدم حصول عملية عسكرية شاملة في إدلب.

على خط مواز، أصدرت «المجالس المحلية» التابعة لمدينة خان شيخون وريفها، بياناً نقلته مواقع إلكترونية معارضة، أكدت فيه أن «هيئة التفاوض جسمٌ غير مرغوب فيه» في ما سمته «الثورة السورية» ولا يمثلون «ثورتنا المباركة»، وأن هذا البيان خطوة أولى على طريق محاسبة المسيئين.

وأقرت المجالس بزيف تمثيل المعارضة للسوريين بقولها: «نبيّن لشعبنا المكلوم ما وصلت إليه الأمور من ترهل سياسي واللامبالاة من قبل من يدّعون أنهم يمثّلون الشعب السوري في أعقد صراع عرفه التاريخ الحديث والقديم».

كما نفت الاجتماع أو التواصل مع ما يسمى (هيئة التفاوض) التي نشرت على معرفاتها بأنها اجتمعت مع «المجالس المحلية» في الشمال السوري.

تكثف المباحثات الروسية التركية بشأن عملية إدلب

وكالات

بحث وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو مع نظيره التركي خلوصي، التدابير التي يجب اتخاذها لخفض التصعيد في الشمال السوري وخاصة في محافظة إدلب، وذلك بعد يوم واحد من اتصال بين الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، بحثا خلاله الوضع في المحافظة.

وذكرت وزارة الدفاع التركية في بيان لها أمس، نقلته وكالة «الأناضول» للأنباء، أن أكار أجرى اتصالاً هاتفياً مع شويغو، بحث خلاله آخر التطورات في إدلب والتدابير التي يجب اتخاذها لخفض التصعيد في المنطقة، وكذلك القضايا الأمنية الإقليمية في إطار اتفاقية سوتشي المبرمة بين روسيا والنظام التركي.

جاءت هذه المكالمة بعد يوم من اتصال هاتفي جرى بين بوتين ورئيس النظام التركي أردوغان، بحثا خلاله الأزمة السورية، وخاصة الوضع في منطقة خفض التصعيد في إدلب، بحسب ما ذكر بيان صادر عن الكرملين.

وقال البيان الذي نقله الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: إن الجانبين «واصلا تبادل الآراء حول النواحي الرئيسة للأزمة في سورية مع التركيز على الوضع في منطقة خفض التصعيد في إدلب، نظراً لتصاعد عدد الانتهاكات لنظام وقف إطلاق النار من التشكيلات المسلحة المتطرفة».

وأضاف البيان: إنه جرى «التأكيد على أهمية مواصلة التنسيق الوثيق للجهود بين روسيا وتركيا، بما في ذلك بين وزارتي الدفاع، بشأن مختلف نقاط التسوية السورية».

كما بحث الجانبان الروسي والتركي مسائل العلاقات السياسية والتجارية- الاقتصادية الثنائية، إضافة إلى بعض القضايا الدولية، واتفقا على مواصلة الاتصالات.

وأشار البيان إلى أن المكالمة الهاتفية جرت بمبادرة من أردوغان.

من جانبها، ذكرت الرئاسة التركية في بيان لها أن أردوغان زعم في الحديث مع بوتين أن نمو التوتر في إدلب يهدد تشكيل اللجنة الدستورية السورية، ويضر بالتسوية السياسية، كما ادعى أن السلطات السورية تسعى لـ«إحباط» التعاون الروسي- التركي في إدلب، و«الإضرار» بالمفاوضات في إطار أستانا بحسب «روسيا اليوم».

من جانبها نقلت «الأناضول» عن رئيس دائرة الاتصال في الرئاسة التركية، فخر الدين ألطون قوله في سلسلة تغريدات إن أردوغان قال لبوتين في الاتصال الهاتفي: إن ما سماها بـ«انتهاكات الدولة السورية» لوقف إطلاق النار في مناطق خفض التصعيد خلال الأسبوعين الأخيرين، وصلت إلى مرحلة مقلقة، وجاء اتصال أردوغان ببوتين بالترافق مع تحقيق الجيش العربي السوري تقدماً على حساب أدوات أردوغان الإرهابية التي تواصل خرق اتفاق إدلب.

الأخوة المستثمرون
أصحاب المشاريع
غير المنفذة

بهدف الوقوف على الواقع التنفيذي لمشاريعكم الاستثمارية، تدعوكم هيئة الاستثمار السورية لمراجعة إدارتها المركزية وفروعها في المحافظات لتقديم برنامج مادي وزمني لمشاريعكم وذلك لغاية ١-٧-٢٠١٩

«الملتقى الوطني العراقي»: مساع لفتح الملحقية التجارية في السفارة نهاية الشهر.. ومن ٥ إلى ٨ آلاف عراقي زوار السيدة زينب أسبوعياً قبل رمضان

حمود لـ«الوطن»: وصول «العراقية» إلى مطار دمشق نتيجة طبيعية لانتصار سورية

سامر ضاحي- محمد راكان مصطفى

أكد وزير النقل علي حمود أن وصول شركة الخطوط الجوية العراقية إلى مطار دمشق الدولي هو نتيجة طبيعية لانتصار سورية، على حين كشف رئيس «الملتقى الوطني العراقي» نزار ناجي العبيدي عن مساع لفتح الملحقية التجارية في السفارة العراقية بدمشق أواخر الشهر الجاري، مؤكداً وجود زيادة في السياحة الدينية والطبية العراقية إلى سورية، وأنه قبل شهر رمضان كان عدد العراقيين الداخلين إلى مقام السيدة زينب للسياحة الدينية بحدود ٥ إلى ٨ آلاف زائر أسبوعياً.

وأمس نقلت «الوطن» عن مصادر دبلوماسية أن أول طائرتين من الخطوط الجوية العراقية ستصلان إلى مطار دمشق الدولي بداية الأسبوع القادم.

وقال حمود في تصريح لـ«الوطن»: إن سورية ترحب بشكل دائم بتشغيل شركات الطيران إلى مطاراتها، ومطاراتنا آمنة وبجاهزية تامة لاستقبال هذه الشركات، والخطوط الجوية العراقية هي شركة حكومية مرحب بها في سورية في كل وقت، ووصول هذه الشركة إلى مطار دمشق هو نتيجة طبيعية لانتصار سورية، وتشغيلها ضرورة للتواصل بين الأشقاء ولتكون باكورة لبقية الشركات العربية والدولية، وبداية جوية نرجو أن تتبعها الحركة النقلية عبر الطرق البرية والسكك الحديدية، والتي نأمل أن تكون قريبة جداً من خلال فتح المعابر بين البلدين الشقيقين، علماً أن الخطوط الجوية السورية، منذ بداية الحرب وحتى الآن، لم تتوقف عن العمل باتجاه العراق.

وزير النقل علي حمود (عن الانترنت – أرشيف)

وحول فتح المعابر البرية، قال حمود: هذا الموضوع ضرورة ملحة، والآن بعد التحرير الكبير أصبح هناك إمكانية للتشغيل لكن لا بد من القيام ببعض الأعمال الإجرائية والأمنية لتوسيع نطاق الحماية والأمان لهذه المواقع، ونحن من الجانب السوري أخذنا كل إجراءاتنا للتشغيل وأشقاؤنا في الجانب العراقي يعملون لإنجاز هذا الموضوع ونأمل أن يكون قريباً.

من جهته، وفي تصريح مماثل لـ«الوطن» قال العبيدي: إن الجالية العراقية في سورية مطمئنة لوجودها تحت رعاية القيادة السورية واهتمامها، وتسعى لإعادة العلاقات السورية العراقية عبر عدة مسارات أولها «السعي المتواصل بخصوص إمكانية فتح الحدود عن طريق التنف، وإن كان هناك صعوبة، ولكن نسعى لتمرير البضائع بين العراق وسورية عن طريق معبر القائم- البوكمال».

وأغلق المعبر منذ سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على قضاء القائم في العراق، حتى تمكن الجيش العربي السوري من تحرير كامل مدينة البوكمال في تشرين الثاني ٢٠١٧، ليبدأ بعد ذلك العمل بين البلدين على إعادة فتح المعبر.

واعتبر العبيدي أن فتح ملحقية تجارية يسهل عملية تنظيم العقود وشراء البضائع والمنتجات السورية للوصول إلى العراق.

وعن الميزان التجاري بين البلدين قال العبيدي: ننتظر عودة العلاقات العراقية السورية إلى طبيعتها لرفع الميزان التجاري الذي لا يشكل أي شيء حالياً، لافتاً إلى أن كل دول جوار العراق لديها ميزان تجاري مع بغداد وصل في الحد الأدنى إلى ١٨ مليار دولار أميركي، مع الأردن بحدود ٣٣ مليار دولار ومع تركيا ٢٠ مليار دولار.

كما كشف العبيدي عن مساع لفتح الملحقية الثقافية لبلاده في دمشق «لفتح وتسهيل انسيابية دخول الطلبة العراقيين للجامعات السورية والحكومية والخاصة، وأيضاً للدراسات العليا، وهذه رغبة ملحة من جميع الطلبة العراقيين»، مشيراً إلى تلقي الملتقى «اتصالات من طلاب عراقيين يدرسون في إيران يطلبون النقل للجامعات السورية بحكم الظرف الحالي هناك، ونحاول تسهيل هذه المهمة بالاتصال مع مكتب التربية في القيادة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي ووزير التعليم العالي لإمكانية تسهيل مهمة إعادة الطلبة العراقيين من إيران للدراسة في الجامعات السورية».

وأشار العبيدي إلى التنسيق والتواصل مع وزارة الصحة العراقية لإعادة الملحقية الصحية في سورية، بسبب رغبة العراقيين بالأدوية السورية حصراً لما يملكونه من معلومات جيدة حول متابعة القياس والسيطرة النوعية على الأدوية السورية، وهناك سعي بإلحاح من العراقيين ليأخذوا بعض الأدوية من المصانع السورية إلى العراق.

وعن حركة العراقيين إلى سورية قال العبيدي: هناك رغبة بعد استقرار الوضع الأمني في سورية بمجيء المزيد من العراقيين، وقبل عام ٢٠١١ تجاوز عدد العراقيين في سورية المليونين وأكثر، ولكن ظروف الإرهاب وما تعرضت له سورية أدى لخروج الكثير من العراقيين، مؤكداً أنه «في الوقت الحاضر يوجد الكثير منهم، سواء بشكل مؤقت أو من تملكوا دور سكن، وفي تركيا تجاوز العدد هناك مليونين أيضاً، وهؤلاء يتواصلون معنا، وهم راغبون بالعودة مجدداً إلى سورية والاستقرار فيها مع الشعب السوري».

وعن عدد الرعايا العراقيين في سورية حالياً قال العبيدي: إن عددهم يتجاوز الـ٥٠ ألفاً حسب إحصائية الأمم المتحدة، ولفت إلى أنهم أرسلوا كتاباً للأمم المتحدة لعدم اهتمامها بالجالية العراقية، فقبل عام ٢٠١١، وضمن ورقة الحماية، كانت حصة الفرد العراقي الواحد من المنظمة الأممية ١٠٠ دولار شهرياً، أما اليوم فهي لا تتجاوز ٨ آلاف ليرة سورية شهرياً.

وأعرب عن وجود زيادة «طفيفة» في عدد العراقيين الذين يزورون سورية حالياً، ولكن هناك زيادة واضحة في السياحة الدينية وازدادت معها السياحة الطبية أيضاً، وتابع: قبل شهر رمضان كان الداخلين إلى السيدة زينب للسياحة الدينية بحدود ٥ إلى ٨ آلاف زائر أسبوعياً، والآن بعد عودة الخطوط الجوية العراقية بين دمشق في سورية وكل من بغداد والبصرة وأربيل والنجف في العراق سيزداد العدد.

ولفت العبيدي إلى أنه في السابق كان العراقي الراغب بالسفر إلى سورية ينتظر ١٨ يوماً ليأتي دوره في شركات الطيران الأخرى، أما اليوم بعودة «العراقية» فإن ذلك سيساعد في جلب العراقيين من النجف والزاهرة وأربيل إلى سورية، وبعد رمضان أتوقع أننا سنشهد زيادة مضطردة لدخول العراقيين.

ويعتبر «الملتقى الوطني العراقي» منظمة مجتمع مدني تعمل في سورية وتهتم بشؤون الرعايا العراقيين.